من آراء نحاة المغرب العربى وخلافاتهم النحوية

سلام عبد الله محمود عاشور(*)

ملخص

يعرض هذا البحث لمجموعة من نحاة العرب تكاد تكون مغمورة بين أبحاث الباحثين؛لأن الباحثين كانوا يصنفونهم مع نحاة المذهب الأندلسي؛ لذا يقدم هذا البحث دراسة حول بعض آرائهم النحوية، وخلافاتهم مع نحاة المشرق والمغرب، ويتعرض لهذه الآراء بالدراسة والتتبع لأصول هذه الآراء، ومعرفة ميلهم النحوي لمدرسة من المدارس النحوية المعروفة في النحو العربي، وإبراز شخصيتهم في الحركة العلمية اللغوية، ودورهم في دعمها.

(*) أستاذ مشارك فى النحو العربى جامعة الأقصى/ غزة كلية الآداب قسم اللغة العربية

Some Views of Arab West Grammarians and their Grammar Differences

Salam Abdallah Mahmoud

Abstract

This research studies a group of unknown Arab grammarians. So this research investigates some of their grammar views ،and their difference with other grammarians who were seen as followers of the Andlusi school These viewpoints were studied and their foundations were traced to identify their leanings besides highlighting their personality and role in Arabic Grammar.

مقدمة:

للنحو العربي مكانة عظيمة في نفوس المسلمين لما له من دور كبير في فهم النص القرآني و الحديث النبوي الشريف، وقد ازداد قداسة لالتصاقه بهما، وقد تقاطر العلماء من الشرق والغرب لتعلمه لشرفه فما من بقعة دخلها الإسلام إلا وحل النحو ضيفا عزيزا مقدما على كثير من العلوم.

وقد حرص الباحثون على دراسة علماء البلدان التي حل بها النحو إلا أن القليل النذر من تحدث عن بعض المغاربة وآرائهم النحوية وخلافاتهم، خلال حديثهم عن المدرسة الأندلسية، ولقد كان بعضهم واضحاً في حديثه عن علم المغاربة حيث ذكر أنه "كان للمغاربة فضل السبق على الأندلسيين لقرب بلادهم من المشرق وبعد الأندلسيين منه"[1]، ومنهم من كان يدرس نحاة المغرب مع نحاة الأندلس سواء المولود في المغرب أو الذي أقام فيه، فقد ذكر بعضهم كلا من: ابن عبد النور المالقي المولود في مالقة، وجودي النحوي، وابن أبي الربيع الذي أقام في سبتة، وأبو موسى الجزولي المراكشي، وابن هشام الخضراوي المتوفى في تونس، وابن معط بن عبد النور الزواوي المغربي مع الأندلسيين[2].

والمطلع على المطولات النحوية يلمح ذكراً للمغاربة منفصلاً عن الأندلسيين، فيذكرونهم في مواضع، ويذكرون المغاربة في مواضع آخر، قد يذكرون علماء الأندلس بالأسماء نصاً كابن عصفور وأبي حيان وابن مالك والأستاذ الشلوبين وغيرهم، وهذا كثير في كتب النحو لا يحتاج إلى إطالة، وقد كانوا عندما يذكرون البصريين يستثنون بعضهم فيقولون مثلاً: ذهب البصريون إلى كذا، خلافاً للأخفش أو المبرد أو غيره، ولكنهم لم يستثنوا من المغاربة أحداً من الأندلسيين كما سيتبين من النقول الآتية في البحث، وقد يذكرون بعضاً من علماء الأندلس ثم يعطفون المغاربة عليهم ولا يشيرون إلى أن هؤلاء العلماء خرجوا عن هذا الرأي أو أيدوه، فقد ذكر بعضهم عند تعريف الإعراب أنه "ذهب الأعلم وجماعة من المغاربة إلى أنه معنوي، ونسب لظاهر قول سيبويه، ورجحه أبو حيان"[3]، فالأعلم وأبو حيان من المدرسة الأندلسية، فلو كانوا يعدون المغاربة منهم لما نوهوا بهذين العلمين، قبل وبعد ذكر المغاربة مع أن رأيهم واحد، وقد ذكر بعضهم أنَّ أكثر المحققين يذهبون إلى "أن إذ لا تقع موقع إذا ولا تقع إذا موقع إذ، وهو الذي صححه المغاربة"[4]، وقال بعضهم: "زعم بعض المغاربة أنه لا يجوز: ضربت القوم حتى زيدٍ ضربته، بالخفض، ولا بالعطف، بل بالرفع أو بالنصب بإضمار فعل؛ لأنه يمتنع جعل ضربته توكيداً لضربت القــوم"(5)، وذكر الأشموني أنه "إذا حذف

العائد المنصوب بشرطه ففي توكيده والعطف عليه خلاف: أجازه الأخفش والكسائي ومنعه ابن السراج وأكثر المغاربة"[6]، وذكر غيره – أيضاً– أن في لم المنقطعة "ثلاثة أقوال: فابن جني و المغاربة يقولون ليست للعطف أصلاً، لا في مفرد ولا جملة"[7]، وذكر غيره أنه "اختلف في لم ولما هل غيرتا صيغة الماضي إلى المضارع، أو معنى المضارع إلى الماضي على قولين ونسب أبو حيان الأول إلى سيبويه، ونقل عن المغاربة أنهم صححوه لأن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ"[8]، وقال غيره في مسألة تثنية اسم الجنس: إن بعض النحاة "نصوا على أن اسم الجنس لا يثنى ما دام على جنسيته قلت لعل أبا حيان يرد عليه كما عادته يرد ببعض كلام المغاربة ، ويعارضه به ويحسبه ردا عليه، أو ببيت ضعيف والله أعلم"[9]، أي أنه يستهجن أن يعتد أبو حيان بهم ويأخذ عنهم، ويرد على ابن مالك برأيهم، ورغم ما قاله، فقد نقل هو عنهم لغة في لعل حيث قال في بعض لغاتها: "لعلت ذكرها أبو علي في التذكرة، فهذه عشرة وزاد بعض المغاربة غنَّ بغين معجمة ونون"[10]، ومما يقطع الشك – أيضاً– أن المرابط الدلائي المغربي كان يذكر في بعض أقواله ونقوله فيقول: بعض أصحابنا، نحو ما جاء عند حديثه عن معنى الإعراب فقال: "بأن الإعراب على ما اختاره أكثر متأخري أصحابنا معنوي فليس بعض الكلمة"[11]، فبحثت عن ذلك فوجدته يكثر من ذلك، حتى وجدته في كثير من المواضع يذكر أن أصحابه هم المغاربة، كما جاء عند حديثه عن حذف الاسم أو الخبر في باب كان فقال: "وأكثر أصحابنا المغاربة على امتناع حذف الجزءين في الباب اختصاراً واقتصاراً، أما الاسم فلمضارعته الفاعل، وأما الخبر فلكونه عوضاً من المصدر لامتناع: كان زيد قائماً كونه"[12]، وقد ذكر ذلك كثيراً مرات عديدة تلاحظ بأدنى نظر، فضلاً عن ذكره أساتذته ومشايخه وآراءهم، إلا أنني تعمدت أن أثبت ما نص عليه أنه من المغاربة حتى يتبين لهم مذهب خاص بهم، ثم يدرس كل عالم وما ذهب إليه من آراء، وقد ذكرهم الأمين الشنقيطي عندما تحدث عن تعليق الفعل نسي فقال: "ولم يذكر المغاربة تعليق نسي"[13]، وعند حديثه عن العطف على التوهم وأنه اختيار ابن مالك، قال: "وهذا الذي اختاره المصنف ممنوع عند المغاربة"[14]، وكان يذكر كثيراً من علماء الأندلس، مما يعني أن المغاربة ليسوا الأندلسيين، فلهم آراؤهم وخلافاتهم الخاصة بهم، ربما يتضح فيما بعد أن لهم مذهبا غير مذهب الأندلسيين، له من يدافع عنه كما دافعوا عن مذهب الأندلسيين وغيرهم.

وقد وجدت أن ابن عقيل أكثرهم ذكراً للمغاربة في كتابه المساعد على تسهيل الفوائد الذي شرح فيه كتاب التسهيل لابن مالك، وقد ناقش فيه كثيراً من المسائل النحوية، ذاكراً المذاهب النحوية، وكان منها هذه الجماعة.

فهدف هذا البحث أن يكشف عن آراء المغاربة النحوية، ومسائلهم الخلافية التي دست بين طيات الكتب، ولم يلتفت لها أحد على حد علمي، بمنهج وصفي تاريخي، ولم يفردها بعمل علمي، أما دراسة علماء المغاربة والتأريخ لهم فهذا يحتاج إلى عمل آخر إن شاء الله تعالى.

كما يهدف إلى التنبيه على هذه الجماعة النحوية في المغرب العربي وجهودهم النحوية، والآراء التي حملوها، ولم يذكر منها شيء سوى القليل النذر. وقد ذكر الشيخ محمد الطنطاوي ــ رحمه الله ــ شيئاً عنهم، حيث قال: إنه "على كرِّ الأيام تكاثرت مسائل مذهب المغاربة والأندلسيين الجديد وذاعت قواعده وامتدت حياته حتى أخذه عنهم المشارقة بعدما ضعف شأنهم"[15]، ويكفي أن نعلم أن أول من أدخل النحو العربي إلى المغرب والأندلس العالم العربي المغربي؛ جودي بن عثمان النحوي الذي نشأ في مورور(قرب القيروان)، ورحل إلى العراق، وأخذ عن المدرسة الكوفية من الكسائي والفراء والرياشي وحمل كتاب الكسائي للمغرب العربي[16]، وقد توفي عام 198هـ[17]، ليعلم أن المغرب العربي حقيق بأن تُدرس علماؤه، ويعطوا نصيبهم من الدرس اللغوي والنحوي، وليس من الحق أن نغفلهم، ونترك آراءهم، ونضرب عنها، و نقرر عدم الاستفادة منها في الدرس النحوي الحديث خاصة إذا كان لديهم بعض الآراء السديدة لتسهيل النحو وتيسيره على المتعلمين، فهم جزء هام من الحركة العلمية في العالم العربي، فقد كانوا ملتقى الشرق والغرب، وقد نزل كثير من علماء الأندلس في المغرب العربي بعد النكبة التي حلت هناك، وهذه بعض المسائل التي تعرض لها المغاربة، مرتبة حسب أبواب النحو، من مسائلهم التي جمعتها من المطولات ووضعتها في جدول.

تعريف الإعراب

يختلف النحاة حول تعريف الإعراب اصطلاحاً فمنهم من ذهب إلى أنه عامل معنوي، ومنهم من ذهب إلى أنه عامل لفظي، وقد ذهب سيبويه إلى أنه لفظي عندما ذكر ألقاب الإعراب والبناء، قال: "إنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل – وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه– وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل"[18]، فالإعراب مفهوم من كلامه حركات يجلبها العامل. أما المبرد فقد ذهب إلى أنه تغيير يطرأ على آخر الكلمة، ولم يوضح إذا ما كان بعامل أو

بغير عامل، لكن الراجح أنه يعني العامل كغيره من البصريين عندما قال: "فهذه الحركات تسمى بهذه الأسماء إذا كان الشيء معرباً، فإن كان مبنياً لا يزول من حركة إلى أخرى، نحو: حيثُ وقبلُ وبعدُ، قيل له مضموم، ولم يقل مرفوع؛ لأنه لا يزول عن الضم"[19]، وألمح إلى ذلك الزمخشري عندما عرف المعرب بأنه:" ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً أو بحركة أو حرف أو محلاً"[20]، وقد وضح ذلك ابن يعيش في شرحه، فقال: "الإعراب الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها"[21]، وذهب ابن مالك إلى أنه: ما يلحق أواخر الكلمة المعربة من حركة أو حرف أو سكون أو حذف[22]، ونقل السيوطي عن غيره أنه عبارة عن الحركات. ثم قال: وهو الحق[23]، ونقل بعضهم عن الكوفيين أنه: "تغير الحركات على حسب اختلاف العوامل"[24].

أما من ذهب إلى أنه معنوي فأظهرهم أنه ابن جني حيث ذهب إلى أنه: "الإبانة عن المعاني بالألفاظ ألا ترى أنك إذا سمعت، أكرم سعيد أباه وشكر سعيدا أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول[25]، كما ذهب بعضهم إلى أنه:"الحركات المبينة عن معاني اللغة"[26]، وذهب العكبري مرة إلى أن "الإعراب دال على معنى عارض في الكلمة"[27]، وأنه "لفظ دال على الفاعل والمفعول مثلاً، وهذا هو المختار عندي"[28]، ومرة نقل عن بعض النحاة: أن الإعراب معنى يدل اللفظ عليه، واستدل على ذلك من أوجه منها: أن الإعراب اختلاف آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها، والاختلاف معنى لا لفظ كمخالفة الأحمر الأبيض.

وذهب متأخرو المغاربة إلى أنه عبارة عن التغيير الذي في أواخر الكلم[29]، وهو يعني أنهم يرجحون قول سيبويه.

رواية لغة في لعل

يحرص النحاة على تلقي العربية من أفواه العرب، فيروون عنهم لغاتهم مهما تعددت، وقد اختلف النحاة حول اللام الأولى في الحرف لعل، فمنهم من قال إنها زائدة، ومنهم من قال: إنها أصلية، ومن النحاة من قال: إنهما لغتان، ومنهم من ذكر لغات أخرى فيها.

أما من ذهب إلى زيادتها فقد قال: "ولعل حكاية لأن اللام ههنا زائدة بمنزلتها

في لأفعلن، ألا ترى أنك تقول: علك"[30]، ونقل الأنباري عن البصريين أنها زائدة[31].

وقد نقل نفسه أيضاً عن الكوفيين أنها أصلية، وأن النحاة صححوا رأيهم[32].

أما العكبري فقد ذهب إلى أن "الصحيح عندي أن لعل وعل لغتان، .... ولا يقال: هي في أحدهما زائدة، بل كل منهما أصل في لغة"[33].

أما من ذكر فيها اللغات فهم كثر منهم: الرضي فقد ذكر بعض اللغات، فقال: وجاء : رعن، ورغن، بجعل الراء مقام اللام[34]، وقد ذكر في الإنصاف أن العرب تلعبت بهذه الكلمة، فقالوا: لعل ولعلن ولغن بالغين معجمة... ورعن وعن وغن ولغل وغل[35]، وكذا في التبيين، أنهم قالوا: لعل وعل، وعن وغن، ولعن ولغن، وكل منها لغة غير الأخرى، ولا يقال أن الغين بدل من العين[36]، كما ذكر ابن عقيل عشر لغات في لعل[37]، قال: وزاد بعض المغاربة غن بالغين المعجمة والنون، وفي الغرة : رعل بالراء بدلاً من اللام. وقد شرح بعضهم إبدال الراء من العين، فقال: "قد قالوا: لغن بالغين المعجمة، كأنهم أبدلوا العين غيناً؛ لأنها تقرب منها في الحلق، ليس بينهما إلا الحاء، وهى أخف من العين؛ لأن العين أدخل في الحلق، وكلما استفل الحرف كان أثقل"[38]، ونقل بعضهم الخلاف حول إبدال الغين من العين، فقال: "واختلف في الغين منها فقيل هي بدل من العين ...، وقيل إنهما لغتان، وليست بدلا من العين، وهو أظهر لقلة وجود الغين بدلاً من العين[39].

وقد ذكر بعضهم أن "فيها عشر لغات مشهورة[40]، بينما ذكر غيره أن فيها " اثنتا عشرة لغة ...، ولغن و رغن وغن، وهذه الثلاثة بالغين المعجمة"[41]، وزاد غيره أن لغاتها سبع عشرة لغة[42].

الاقتصار على اسم ليس النكرة المحضة

اختلف النحاة في جواز مجيء اسم الفعل الناقص ليس نكرة، والاقتصار عليه بلا قرينة؛ أي حذف الخبر أيضاً، فمنهم من منع ذلك إلا في الضرورة، ومنهم من أجاز مطلقاً، ومنهم من أجاز بقرينة تعين على تعيينه.

أما من أجاز مطلقا فقد حكى بعضهم عن العرب: "ليس أحد"[43]، وقد حدد

أحدهم ذلك بكلمة أحد، فعنده يجوز مجيء أحد اسماً لها؛ "لأن أحداً في موضع الناس، فإنما أردت أن تعلمه أنه ليس في الناس واحد فما فوقه يجترئ عليه، فقد صار فيه معنى بما دخله من هذا العموم[44]، ونقل غيرهم أن الفراء قال: "يجوز في ليس خاصة أن يقول: ليس أحدٌ؛ لأن الكلام قد يتوهم تمامه بليس"[45].

وقد خص الرضي هذا بحذف الخبر عندما قال: "واعلم أن ليس من بين أخواتها تختص بكثرة مجيء اسمها نكرة، لما فيها من النفي، وبجواز حذف خبرها كثيرا"[46]، كما أجاز ابن مالك الاقتصار عليه دون قرينة، موضحاً سبب ذلك؛ "لإفادتها النفي اختصت من بين أخواتها بجواز الاقتصار على اسمها دون قرينة زائدة على كون الاسم نكرة عامة؛ لأنه بذلك يشبه اسم لا، فيجوز أن يساويه في الاستغناء به عن الخبر"[47]، وشرح ذلك بعض الشراح بأنه يكون "على كون الاسم نكرة عامة، لأنه بذلك يشبه اسم لا، فيجوز أن تساويه في الاقتصار عليه"[48]

أما من قال بأن اسم ليس يأتي نكرة مع تقديم الخبر، فقد ذكر "أن مجيء اسم ليس نكرة يكثر معه تقدم الخبر عليه"[49].

أما من خصه بالضرورة فهم المغاربة، وقد حكاه عنهم بعض النحاة[50].

"لا" النافية ليس من المعلقات لأفعال القلوب

بعض الأفعال تعلق عن العمل، وذلك يكون في الأفعال القلبية المتعدية، فلا يأخذ مفعولاته؛ أي لا تظهر علامة النصب عليها، وقد اختلف النحاة حول التعليق بحرف النفي لا، فمنهم من منع التعليق بها، ومنهم من أجاز ذلك.

وقد منع ذلك بعض النحاة المتقدمين فلم يذكرونها من المعلقات [51]، وكذا المبرد[52]، وكذا المغاربة لم يعدوها – أيضاً– من المعلقات[53].

أما من عدها منها من القدماء فمنهم من مثل لها، فقال: تقول: أحسب لا يقوم زيد؛ لأنه يقول والله لا يقوم زيد[54]، وعد ابن مالك الحرف لا من المعلقات[55]، وقد ذهب بعضهم إلى أنها معلقة "لأنها لاء التبرئة المشابهة لأن المكسورة اللازم دخولها على الجمل"[56]، وقد وضح بعضهم عمل الفعل إذا قيل: أظن ما زيد منطلق، وأحسب لا يقوم، فقال: "فلا يعمل في اللفظ شيئا بل يحكم على الموضع بالنصب"[57].

منع رفع المفعول ونصب الفاعل إلاَّ ضرورة

الحركة الإعرابية دليل على المعاني كالفاعلية والمفعولية وغيرها، لكن العرب قد ترخصت في هذه العلامات بعض الشيء؛ لذا جاء القلب بين المرفوع والمنصوب عند وجود قرينة تعين على ذلك، لكن النحاة مختلفون، فمنهم من أجاز ذلك عند أمن اللبس، ومنهم من خص ذلك بالضرورة الشعرية فقط.

فقد أجازه بعضهم على قلة عند أمن اللبس[58]، وأجازه بعضهم على أنه من باب القلب، حيث قال: "إن كان تجويزه على أنه من باب المقلوب اتجه، كما قالوا: كسر الزجاج الحجر، وخرق الثوب المسمار؛ لأمن اللبس"[59] .

أما المغاربة فقد ذهبوا إلى "أن قلب الإعراب لفهم المعنى، إنما يجوز في الشعر حال الاضطرار"[60] .

تقديم الفاعل على المفعول وجوباً

حرصت اللغة العربية على إيضاح المعاني بصورة أو بأخرى، فتارة بالعلامات وتارة بالرتبة، فإذا فقدت العلامة الإعرابية فلابد من المحافظة على الترتيب، فرتبة الفاعل تقديمه على المفعول، وإذا كان هناك قرينة جاز فيه التقديم والتأخير، أما إن خيف التباس المرفوع بالمنصوب إذا لم توجد قرينة تعين الفاعل من المفعول، فلا بد من الترتيب، وتعيَّن كون الأول فاعلاً ، والثاني مفعولاً، والنحاة متفقون على ذلك فقال المبرد: إن قلت: ضرب هذا هذا، أو ضربت الحبلي الحبلي. لم يكن الفاعل إلا المتقدم[61]، وقد شرح ذلك بعضهم فقال: "إذا اتفق ما هذه سبيله مما يخفى في اللفظ حاله ألزم الكلام من تقديم الفاعل، وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب، فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير، فقد تقول: ضرب يحيى بشرى، فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً، وكذلك نحوه"[62]، وقال آخر: "إذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما أي الإعراب المانع، والقرائن اللفظية والمعنوية التي قد توجد في بعض المواضع الدالة على تعيين أحدهما من الأخر، كما يجيء، فيلزم كل واحد منها مركزه ليعرفا بالمكان الأصلي"[63]، أي لم يجز تقديم الفاعل لعدم وجود قرينة تعين الفعل من المفعول[64]، وكذلك عند ابن عصفور[65]، فوجب تقديم الفاعل[66]، وقد اشترط ابن السراج لجواز التقديم والتأخير زوال اللبس[67]، وكذا الجزولي ومتأخرو المغاربة [68] .

لغات الفعل الأجوف غير الثلاثي عند بنائه للمجهول

اختلف النحاة في بناء الأجوف من غير الثلاثي، فمنهم من قال: إنه كالثلاثي، يجوز فيه الأوجه الثلاثة، ومنهم من خص غير الثلاثي بالنقل فقط.

وقد ذهب سيبويه إلى أنه "إذا كان الحرف قبل المعتل متحركاً في الأصل، لم يغير ولم يعتل الحرف من محول إليه، كراهية أن يحول إلى ما ليس من كلامهم، وذلك نحو: اختار واعتاد و انقاس، جعلوها تابعة حيث اعتلت وأسكنت، كما جعلوها في: قال وباع؛ لأنهم لم يغيروا حركة الأصل كما لم يغيروها في: قال وباع، وجعلوا هذه الأحرف معتلة كما اعتلت، ولا زيادة فيها، وإذا قلت: أفتعل وأنفعل قلت: أختير وأنقيد"[69]، ووضح ذلك بعضهم حيث قال: "فإن قلت: قد أختير، أنقيد ضممت ألف الوصل؛ لأن حق هذا الكلام أن يكون افتعل وانفعل، ولكنك طرحت حركة العين على ما قبلها كما فعلت في قيل وبيع؛ لأن (تير) من اختير، وقيد من انقيد بمنزلة: قيل وبيع"[70]، وذهب إليه – أيضا– ابن أبي الربيع [71]

وقد ذهب بعض المغاربة إلى "أنه لا يجوز في الزائدة على ثلاثة أحرف إلا النقل نحو: اختير، و انقيد"[72].

أما الرضي فقد ذهب إلى أن "باب افتعل وانفعل معتلي العين، كباب الثلاثي المعتل العين في مجيء الوجوه الثلاثة، فيهما لمشاركتهما له في علتهما، وهي استثقال الكسرة على حرف العلة مع انضمام ما قبله"[73]، وقال بعضهم: إن جواز الأوجه الثلاثة ثابت عند النحاة عن العرب[74].

جواز إقامة اسم المصدر العلم مقام المصدر المؤكد

اختلف النحاة حول جواز إقامة اسم المصدر العلم مقام المصدر الواقع مفعولاً مطلقاً المؤكد أو المبين، فقال ابن مالك، "ولا يستعمل اسم المصدر العلم مؤكداً ولا مبيناً،ونحو ذلك؛ لأن العلم زائد معناه على معنى العامل، فلا يقال: حمدت حماد"[75] .

وقد فرق بعضهم بين المبين والمؤكد، فذهب إلى أن اسم المصدر العلم لا يقوم مقام المؤكد؛ لأنه زاد على معنى العامل بالعملية، فلا ينزل منزلة تكراره (العامل) ويقوم مقام المبين، لفوات المانع حينئذ، وقد نقل ذلك عن بعض المغاربة، ومثل بما مثلوا به كقولك: بره برة، وفجر به فجار[76]، وقد ذكر غيره جواز ذلك، ولم يعين

فقال: "وزاد بعض المتأخرين اسم المصدر العلم، نحو: بر برة، وفجر فجار"[77].

جواز إتباع ما بعد إلاَّ عند تكرارها للمشغول

قد تكرر إلاَّ في الاستثناء الناقص، و يتعدد المستثنى، فاختلف النحاة حول حكم بعضها، فمنهم من منع الإبدال من المشغول ونصب الباقي، ومنهم من أجاز الإبدال منه.

أما من منع ذلك، قال إن: "قولك: ما أتاني إلاَّ زيد إلا عمراً، ولا يجوز الرفع في عمرو، من قبل أن المستثنى لا يكون بدلاً من المستثنى، وذلك أنك لا تريد أن تخرج الأول من شيء تدخل فيه الآخر"[78]، وقد وضح ذلك أحدهم فقال: "وتقول: ما جاءني إلاَّ زيداً إلا عمراً أحد؛ لأن التقدير: ما جاءني إلا زيداً أحد إلا عمرو، فلما قدمت عمراً، صار كقولك: ما جاءني إلاَّ عمراً أحد؛ لأنك لو أخرته كان الوجه: ما جاءني أحد إلاَّ عمرو"[79]، الرفع هنا الوجه لأن الكلام غير تام منفي، فالعامل لم يستكمل مرفوعه، وذهب الرضي إلى أنه "إن كان الاستثناء مفرغاً شغل العامل ببعضها أيها كان، ونصب ما سواه على الاستثناء لامتناع شغل العامل بأكثر من واحد، وامتناع الإبدال أيضاً، فلم يبق إلاَّ النصب على الاستثناء، نحو: ما جاءني إلاَّ زيد إلا عمراً إلاَّ بكراً إلاَّ خالداً [80]، وجاء في المفصل أيضا، "وتقول في تثنية المستثنى: ما أتاني إلا زيد إلاَّ عمراً، أو إلاَّ زيداً إلاَّ عمرو، ترفع الذي أسندت إليه الفعل، وتنصب الآخر، وليس لك أن ترفعه؛ لأنك لا تقول: تركوني إلا عمرو"[81]؛ أي أنه لا يجوز الرفع فيما عدا المشغول أي"لابد من رفع أحدهما ونصب الآخر، ولا يجوز رفعها جميعا ولا نصبهما، وذلك نظراً إلى إصلاح اللفظ وتوفية ما يستحقه، وذلك أن المستثنى منه محذوف، والتقدير: ما أتاني أحد إلاَّ زيداً إلاَّ عمراً، لكن لما حذف المستثني منه بقي الفعل مفرغاً بلا فاعل، ولا يجوز إخلاء الفعل من فاعل في اللفظ، فرفع أحدهما بأنه فاعل، ولما رفعت أحدهما بأنه فاعل، لم يجز رفع الآخر؛ لأن المرفوع بعد إلاَّ إنما يرفع على أحد وجهين، إما أن يرفع بالفعل الذي قبله إذا فرغ الفعل، وإما أن يرفع لأنه بدل من مرفوع قبله، ولا يسوغ هنا وجه من الوجهين المذكورين لأن أحدهما قد ارتفع بالفعل لما فرغ له، ولا يكون بدلاً لأن الثاني ليس الأول ولا بعضاً له ولا مشتملاً عليه، مع أنه ليس المراد أن يثبت للثاني ما نفي من الأول فيبدل منه، وإنما المعنى على أنهما لم يدخلا في نفي الإتيان[82]، وعليه ابن مالك في شرح التسهيل[83]، ومثل له بعض شراحه بأنك إذا قلت: "ما قام إلاَّ زيد إلاَّ عمراً إلاَّ بكراً، برفع زيد في موضعه، أو عمرو أو بكر كذلك، ونصب الآخرين، لكن الذي يلي العامل أولى

لشغله به، وكلامه يقتضي وجوب نصب ما سوى المشغول به العامل"[84]، ولم يعين غيره الذي يلي العامل، فقال: "إن كان غير إيجاب أعطي واحد منها ما يعطاه لو انفرد، ونصب ما عداه ... ويتعين النصب في الباقي"[85].

وقد أجاز بعضهم البدل في واحد من المنصوبات، فقال: "إذا قلت: ما قام إلاَّ زيد إلاَّ عمرو، إن رفعت الأول على الفاعلية جاز فيما بعده الرفع على البدل بدل البداء. أو النصب على الاستثناء فتقول: ما قام إلاَّ زيد إلا عمرو، وإن شئت :إلاَّ عمراً، وإن أقمت الأخير نصبت المتقدم على الاستثناء؛ لأن التابع لا يتقدم على المتبوع"[86]، ونقل ابن عقيل أن المغاربة يقولون: "إذا تقدم المشغول به أو توسط جاز فيما بعده إتباعه على بدل البداء، ونصبه على الاستثناء"[87].

وجوب وصف صاحب الحال النكرة بوصفين

صاحب الحال يكون معرفة غالباً للفرق بينه وبينها، لكنه قد يقع نكرة، فمن النحاة المجوز ومنهم من يشترط أن تختص بوصف أوغيره ومنهم من شرط وصفين.

أما من شرط الوصف فقد روي عن رؤبة أنه سُمع يقول: هذا غلام لك مقبلا، جعله حالاً ولم يجعله من الاسم الأول[88]، كما ذكر بعضهم أنه "يجوز تنكير ذي الحال، إذا اختص بوصف تقول: مررت برجل ظريف قائماً"[89]، وقد جعل ذلك ابن مالك غالباً، فقال: "لا يكون صاحب الحال في الغالب نكرة ما لم يختص"[90]، وعقب عليه بعضهم أي "إما بوصف نحو: مررت برجل قرشي ماشياً ويكفي وصف واحد"[91]، ونقل عن المغاربة أنه لابد من وصفين للنكرة.

أما من أجازه بلا اختصاص فقد ذكر بعض القدماء مثالاً، فقال: "ومثال هذا قولك: جاءني رجل ظريف، فتجعل ظريفاً نعتاً لرجل، ويجوز: جاءني رجل ظريفاً، على الحال"[92]، وقال بعضهم: "وتنكير ذي الحال قبيح"[93]، وفي شرح هذا قال بعضهم: "وهو جائز مع قبحه لو قلت: جاء رجل ضاحكاً لقبح مع جوازه"[94].

جواز تأخير الحالين عن أفعل التفضيل

قد يجتمع حالان مع أفعل التفضيل فاختلف النحاة حول تأخير الأول عن أفعل التفضيل نحو: هذا بسراً أطيب منه رطباً.

فقد سلك ابن مالك أفعل التفضيل مع العوامل التي لا يجوز أن يتقدم عليها معمولها، وقال: "وكان حق أفعل التفضيل أن يجعل له مزية على الجوامد المضمنة معنى الفعل؛ لأن فيه ما فيهن من معنى الفعل ويفوقهن بتضمن حروف الفعل ووزنه"[95]، ونقل ابن عقيل المنع عن بعضهم، فقال: "الذي نص عليه الناس منع التأخير فيهما كتقديمهما[96]، وذهب معاصره – أيضاً- إلى وجوب تقديم حال الفاضل[97]

لكن غيرهم ذكر أنه "لا يرى بأساً بأن يقال ههنا ، وإن لم يسمع : زيد أحسن قائماً منه قاعداً ... وبأن يقال: زيد أحسن من عمروٍ قاعداً قائما"[98]، وذهب بعضهم إلى: "أن الحال الأولى يجوز فيها ذلك لأن العامل فيها لفظي فلك أن تقول مع ما تقدم: هذا أطيب بسراً منه رطباً، وهو الأصل، ولا يجوز في الثانية التقديم؛ لأن عاملها معنوي، و العامل المعنوي لا يتصور تقديم معموله عليه"[99]، وكذلك عند السهيلي [100].

وقد أجاز المغاربة بشرط فقالوا بـــ: "جواز تأخيرهما عن أفعل بشرط إيلاء أفعل إحداهما قبل المفضل عليه، و إيلاء الأخرى المفضل عليه، نحو: هذا أطيب بسراً منه رطباً، ولا حاجة حينئذٍ إلى إضمار إذا كان، أو إذ كان، إلا أن هذا يحتاج إلى سماع"[101]، كما نقل عنهم غيره بلا شرط فقال: "وأجاز بعض المغاربة تأخير الحالين عن أفعل"[102].

الخلاف حول عامل الحالين مع أفعل التفضيل

إذا اجتمع الحالان مع أفعل التفضيل، فإن النحاة قد اختلفوا في ناصب الحالين، فمنهم من ذهب إلى أن الناصب لهما كان مضمرة، ومنهم من ذهب إلى أن الناصب أفعل التفضيل.

أما الذين ذهبوا إلى أن كان مضمرة هي العامل، فقد قال بعضهم: "ومثل هذا قولك :هذا بسراً أطيب منه تمراً، فإن أومأت إليه، وهو بسر، تريد: هذا إذا صار بسراً أطيب منه إذا صار تمراً، وإن أومأت إليه وهو تمر، قلت: هذا بسراً أطيب منه تمراً؛ أي: هذا إذا كان بسراً أطيب منه إذ صار تمراً، فإنما يوجه؛ لأن الانتقال فيه موجود"[103]، وذهب السيرافي إلى أنه "لابد من دليل على المضي منه، والاستقبال بحسب ما يفضل من ذلك. فإن كان ماضياً أضمرت إذ، وإن كان

مستقبلاً أضمرت إذا"[104]، وقد ذهب ابن يعيش مرة إلى ذلك فقال: "ويجوز أن يكون الزمان الذي يفضل فيه ماضيا ويجوز أن يكون مستقبلا، ولابد من إضمار ما يدل على المضي فيه، أو على الاستقبال على حسب ما يراد، فإن كان زماناً ماضياً أضمرت إذ، وإن كان زماناً مستقبلاً أضمرت إذا ... والعامل في الحال كان المضمرة، وفيها ضمير من مبتدأ، وهذه كان التامة، وليست الناقصة إذ لو كانت الناقصة لوقع معها المعرفة، وكنت تقول: هذا البسر أطيب منه التمر؛ لأن كان تعمل في المعرفة عملها في النكرة فلما اختص الموضع بالنكرة علم أنها التامة، وأن انتصاب الاسمين على الحال لا على الخبر، والعامل في الظرفين ما تضمنه معنى أفعل، وجاز أن تعمل في الظرفين؛ لأنها تضمنت شيئين: معنى فعل ومصدر"[105].

وذهب غيره مذهبا آخر فقد قال: "أما العامل في الحال الأولى فهو ما في أطيب من معنى الفعل ...أما الحال الثانية وهي رطبا، فالعامل فيها معنى الفعل الذي تعلق به الجار والمجرور في قولك: منه؛ لأن منه متعلق بمعنى غير الطيب"[106].

وقد ذهب بعض المغاربة إلى جواز كون كان ناقصة "والمنصوب خبران، لا حالان واستدل بالتعريف نحو: زيد المحسن أفضل منه المسيء"[107].

أما من منع ذلك قال: "ولو كان على إضمار؛ لقلت: هذا التمر أطيب منه البسر؛ لأن كان قد ينصب المعرفة كما ينصب النكرة، فليس هو على كان، ولكنه حال"[108]، وقد رد غيره على المجوزين، فقال: "ويشكل ذلك عليه بمثل قولك: زيد راجلاً أحسن منه راكباً، فإنه جائز اتفاقاً مع خلو المبتدأ من معنى الفعل، وبمثل قولك: تمر تحلى بسراً أطيب منه رطباً،... والعامل في مثل هذه الصورة: أفعل بلا خلاف، ولا يصلح اسم الإشارة في: هذا بسراً، للعمل وذلك لأن العامل في الحال متقيد به، فلو كان هذا عاملاً في "بسراً" لتقيدت الإشارة بالبسرية، فوجب ألاّ يقال هذا الكلام إلاّ في حال البسرية"[109]، وفصل مرة ذلك ابن يعيش، فقال: "لم يعمل أطيب في: بسراً، لتقدمه عليه، ... وأما قولهم: تمراً، فالعامل فيه أطيب، ولا يمنع أن يعمل فيه، وإن لم يعمل في: بسراً؛ لأن ما تأخر عنه لا يمتنع أن يعمل فيه"[110]، فالعامل عنده في الأولى الإشارة، وفي هذا هو مخالف للرضي. وفي القول الثاني العامل أفعل.

وذهب بعضهم إلى أن العامل هو أفعل ففي معرض حديثه عن تقديم الحال على عاملها قال: "ويستثنى من أفعل التفضيل ما كان عاملا في الحالين لاسمين

متحدي المعنى أو مختلفين و أحدهما مفضل على الآخر"[111]، وقد ذكر بعضهم أن: أصح الأقوال فيه "أنه أفعل التفضيل فبسراً حال من الضمير المستكن في أطيب ورطباً حال من ضمير منه، والعامل فيهما أطيب"[112]، وقد فصل القول مرة أخرى في موضع آخر، فقال في جواب سؤال: ما العامل في الحالين؟ "الجواب فيه أربعة أقوال :أحدها: أنه ما في أطيب من معنى الفعل، الثاني: أنه كان التامة المقدرة، وعليه الفارسي، الثالث: أنه ما في اسم الإشارة من معنى الفعل أي أشير إليه، الرابع: أنه ما في حرف التنبيه من معنى الفعل[113].

توسيع مصطلح تمييز الجملة

التمييز نوعان: تمييز مفرد وتمييز جملة، وقد اختلف فيما يطلق عليه تمييز الجملة، وكثير من النحاة لم يفرق بين الإسناد المحول، وبين غير المحول، كما ذهب بعضهم إلى أنه "رفع إبهام في جملة أو مفرد،... فمثاله في الجملة: طاب زيد نفساً،... ومثاله في المفرد: عندي راقود خلاً"[114]

وحصره بعضهم في المحول فقال: "المراد بمميز الجملة ما ذكر بعد جملة فعلية مبهمة النسبة، نحو: طبت نفساً، واشتعل الرأس شيباً، فجرنا الأرض عيوناً، وامتلأ الكوز ماءً، وكفى الشيب ناهياً، و إنما أطلق مميز الجملة على هذا النوع خصوصا، مع أن كل تمييز فضلة على جملة؛ لأن في كل واحد من جزأى الجملة في هذا النوع قسطاً من الإبهام يرتفع بالتمييز، بخلاف غيره"[115].

وذهب غيره إلى أكثر من ذلك، فقال فيه هو تمييز: "عن نسبة في جملة أي نسبة حاصلة في جملة أو شبه جملة، وشبه الجملة: إما اسم الفاعل مع مرفوعه، نحو: زيد متفقئ شحماً، والبيت مشتعل ناراً، أو اسم المفعول معه: نحو: الأرض مفجرة عيناً، أو أفعل التفضيل معه، نحو: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا﴾[116]الكهف: ٣٤ "[117].

قال ابن عقيل مناقشاً ابن مالك: وبعض متأخري المغاربة قال إن التمييز المنتصب عن تمام الاسم يفسر عدداً أو مقداراً أو شبيهاً بالمقدار، نحو: عليه شعر كلبين ذنباً؛ أي مثل شعره، ولا يجيء بعدُ غير ذلك إلاَّ قليلاً يحفظ ولا يقاس عليه، فإنهم يجعلون نحو: زيد طيب نفساً، ومسرور قلباً من التمييز المنتصب عن تمام الكلام الذي سماه المصنف: تمييز الجملة،... وعلى هذا لا يختص تمييز الجملة بما وقع بعد جملة فعلية، كما ذكر المصنف بل يكون بعدها، وبعد الاسمية كما مثل: وبعد اسم الفعل، نحو: سرعان ذا إهالة"[118].

جواز مجيء مميز كم الاستفهامية جمعاً

من المتعارف عليه أن مميز كم الاستفهامية يكون مفرداً منصوباً، لكن بعض النحاة يروي غير ذلك و بتفصيل.

فقد نقل سيبويه عن القدماء منهم يونس والخليل- رحمهما الله- أنهما لم يجيزا: "كم غلمانا لك؟ لأنك لا تقول: عشرون ثياباً لك، إلاَّ على وجه: لك مائة بيضاً، وعليك راقود خلاً، فإن أردت هذا المعنى، قلت: كم غلماناً؟ ويقبح أن تقول: كم غلماناً لك؟ لأنه قبيح أن تقول: عبد الله قائما، كما قبح أن تقول: قائما فيها زيد"[119]، وكذا عند المبرد قاسه على العقود من العدد، فقال: "وتقول: كم دنانير عندك؟ ولا يجوز النصب في تمييزها بجماعة، كما لا تقول إلاَّ: عشرون درهماً، ولا يجوز:عشرون دراهم"[120]، وقد منع ذلك الزمخشري – أيضا- فقال: "ومميز الاستفهامية مفرد لا غير، وقولهم: كم غلماناً؟ المميز فيه محذوف والغلمان منصوبة على الحال بما في الظرف من معنى الفعل والمعنى: كم نفساً لك غلمان؟"[121]، ووضحه ابن يعيش في الشرح، فقال: "وذلك لأنها في الاستفهام مقدرة بعدد منون أو فيه نون، نحو: خمسة عشر وعشرين وثلاثين، ونحو ذلك من الأعداد المنونة، وتفسير هذه الأعداد إنما يكون بالواحد المنكور... ولو قلت: كم غلماناً لك؟ لم يجز البتة؛ لأنك إن جعلته تفسيراً امتنع لكونه جمعاً، وإن جعلته حالاً امتنع لتقدمه على العامل المعنوي، وهو لك"[122]، وقد خالف الكوفيين ابن هشام، ومنعه وقال: لا يكون إلا مفرداً[123]، أما الرضي فقد ذهب إلى أن السيرافي هو الذي أجاز ذلك حتى في العدد، ورد عليه وأول ما رواه، فذهب إلى أنه "لا يكون مميز الاستفهامية مجموعاً كمميز المرتبة الوسطى خلافاً للكوفيين، وعلى ما أجاز السيرافي في العدد: أعشرون غلماناً لك؟ إذا أردت طوائف من الغلمان ينبغي جواز: كم غلماناً لك؟ بهذا المعنى، وقال البصريون: لو جاء: كم غلماناً لك؟ فالمنصوب حال لا تمييز والتمييز محذوف؛ أي: كم نفسا لك في حال كونهم غلماناً"[124].

وقد ذهب ابن عصفور إلى منع مجيء مميز كم جمعاً، فقال: "وتمييز كم الاستفهامية لا يكون إلا مفرداً"[125]، وقد علل بما علله من قبله مشابهة العدد. وكذا ابن مالك فقد خالف الكوفيين أيضاً، فقال: "ولا يجوز جمع مميز الاستفهامية كما لا يجوز جمع مميز العدد الذي أجريت مجراه، وأجاز ذلك الكوفيون ولا حجة لهم، وإن ورد ما يوهم جواز ذلك حمل على أن المميز محذوف، وأن الجمع الموجود

منصوب على الحال، نحو أن يقال: كم لك شهودا؟ وكم نفساً عليك رقباء؟"[126]، وقد ذكر ابن عقيل أنه ممنوع عند البصريين خلافاً للكوفيين والأخفش. فالأخفش هو الذي أجازه عند ابن مالك، وليس السيرافي كما نقل الرضي، فقد فصل الأخفش الأمر فنقل عنه أنه "أجاز كونه جمعاً عند قصد السؤال عن أصناف الجمع، نحو: كم رجالاً عندك؟ على قصد السؤال عن عدد أصناف القوم الذين عنده، لا عن مبلغ أشخاصهم"[127]، وذكر أن المغاربة تبعت الأخفش في ذلك، ونقل غيره أن الكوفيين هم الذين أجازوا ذلك، فقال: "وأجاز الكوفيون كونه جمعاً معلقاً، كما يجوز في كم الخبرية، نحو: كم غلماناً لك؟"[128].

جواز تصغير أفعل التعجب باطراد

أفعل التعجب عليه خلاف حول فعليته واسميته، وعليه يدور – أيضاً – خلاف حول تصغيره فوصف بالشذوذ، وقيل يقاس عليه، فقد ذهب سيبويه إلى تصغيره فقال: "وليس شيء من الفعل ولا شيء مما يسمى به الفعل يحقر إلاَّ هذا وحده وما أشبهه من قولك: ما أفعله!"[129]، ولم يذكر قياسه أو عدمه، لكن المفهوم من قوله السابق: وما أشبهه، القياس، وقال بعضهم: "إنما دخله التصغير حملاً على باب أفعل الذي للمفاضلة، لاشتراك اللفظين في التفضيل والمبالغة"[130]، وقال بعضهم بشذوذه: "وأما التصغير فمع كونه شاذاً مقصور على السماع إلا عند الكسائي، فإنه يدعي إطرداه، ويقيس عليه أفعل به! في جواز التصغير، فإنما جاز ذلك لأنه بعدم التصرف فيه شابه أفعل، الاسمي كأبيض وأقول منك"[131]، ومرة ذهب إليه ابن هشام[132]، ومرة أخرى عده ابن هشام من الأربعة التي تصغر من غير المتمكن[133] .

أما ابن مالك فقد قال عنه: "هو في غاية من الشذوذ فلا يقاس عليه، فيقال في: ما أجمله! وما أظرفه!: ما أجيمله! وما أظيرفه! وأجاز ابن كيسان إطراد تصغير أفعل!، ولم يكفه ذلك حتى أجاز تصغير أفعل. وضعف رأيه في ذلك بين وخلافه متعين"[134]، ونقل المنع أبو حيان عن الجمهور، وإجازة ابن كيسان أيضاً[135].

وقد شرح السبب في تصغيره بعضهم، فقال: إنهم أرادوا تصغير فاعل فعل التعجب، وهو ضمير يرجع إلى ما، فلم يجز تصغير الضمير؛ لأنه مستتر...، ولم يسمع العدول عنه إلى ما هو في معناه؛ لئلا يبطل معنى التعجب، ولم يصغروا مفعول الفعل؛ لأن الفعل له في الحقيقة، ألا ترى أنك إذا قلت: ما أملح زيداً! كأنك قلت: ملح زيد جداً؛ لأنك لو صغرته ربما توهم صغره لم يكن من جهة الملاحة،

إنما هو من جهة أخرى، فعند ذلك صغروا لفظ الفعل، والمراد الفاعل"[136]، وقد نقل السيوطي شيئاً عن القدامى في ذلك: "قال ابن السراج في الأصول: فإن قيل ما بال أفعل التعجب تصغر نحو: ما أميلحه! وما أحيسنه! والفعل لا يصغر: فالجواب إن هذه الأفعال لما لزمت موضعاً واحداً، ولم تتصرف ضارعت الأسماء التي لا تزول إلى يفعل، وغيره من الأمثلة، فصغرت كما تصغر...، قال الزمخشري في الأحاجي: قلت: وذلك أنهم نقلوا التصغير من المتعجب منه إلى الفعل الملابس له"[137].

أما ابن عقيل فذكر أنه شاذ ويخرج عن القياس، وهذا على القول بالفعلية، فأما الكوفيون الصائرون إلى الاسمية، فلا يرون التصغير فيه شاذاً ولا خارجاً عن القياس، ونقل أن ظاهر كلام المغاربة إطراد ذلك –أيضاً– مع القول بالفعلية[138]، وكذا عند الصبان شاذ لا يقاس بسبب أن التصغير وصف في المعنى[139] .

جواز إعمال المصدر المقترن بأل

يختلف النحاة حول إعمال المصدر المقترن بال؛ لأنه يفارق صفات الفعلية، كما يرى بعضهم، فهناك من أعمله، وهناك من منعه، وهناك من قلله.

أما من قال بإعماله فقد صرح بذلك بعض القدامى مثل سيبويه الذي قال: "تقول: عجبت من الضرب زيداً، كما قلت: عجبت من الضارب زيداً، يكون الألف واللام بمنزلة التنوين"[140]، وذكر المبرد – أيضاً – أنه يعمل جوازاً كالمنون فقال: "إن نونت، أو أدخلت فيه ألفاً ولاماً جرى ما بعده على أصله، فقلت: أعجبني ضرب زيد عمراً، وإن شئت نصبت زيداً ورفعت عمراً، أيهما كان فاعلاً رفعته تقدم، أو تأخر، وتقول: أعجبني الضرب زيد عمراً"[141].

وأما من أجاز بقلة وضعف فقد قال ابن يعيش: "إن إعمال المصدر وفيه الألف واللام ضعيف، ولذلك ذهب بعضهم إلى أنك إذا قلت: أردت الضرب زيداً فإنما تنصبه بإضمار فعل لا بالضرب، وبعضهم يقدره بمصدر ليس فيه ألف ولام...، والصواب أنه منصوب بالمصدر المذكور على ضعفه، وذلك لأن الألف واللام بمنزلة التنوين، فعمل وفيه الألف واللام كما يعمل وفيه التنوين"[142]، كما قال بشذوذه غيره، فقال: "وعمله حال كونه مقروناً بأل شاذ، أي قليل قياساً واستعمالاً؛ لبعده من مشابهة الفعل باقترانه بأل"[143].

وقلل الرضي إعماله بسبب "تعذر دخول اللام على ما يقدر المصدر العامل به،

وهو الحرف المصدري، وليس كذا، اللام التي في اسمي الفاعل والمفعول؛ لأنها موصولة داخلة على الفعل"[144]، كما قلله ابن مالك فإعماله منوناً أكثر منه "مقروناً بالألف واللام"[145] وكأن أل ليست كالتنوين من علامات الأسماء!

ونقل ابن عقيل المنع عن الكوفيين والبغداديين وبعض البصريين والجواز المطلق عن المغاربة كما ذهب إليه سيبويه[146]، وقد ذكر بعضهم أربعة أقوال في عمل المصدر:

1 -أنه لا يجوز عند الكوفية والبغدادية.

2 -أنه يجوز كالمنون عند سيبويه والفراء.

3 -أنه يجوز إعماله على قبح عند الفارسي وجماعة من البصريين.

4- التفصيل بين أن يعاقب الضمير أل فيجوز إعماله، أو لا يعاقبه فلا يجوز عند ابن الطراوة وأبى بكر بن طلحة واختاره أبو حيان[147] .

مجيء رُب للتقليل كثيراً

تكثر معاني بعض حروف الجر، ويختلف حولها النحاة، كما هو الحال في الحرف رُب، فقد ذهب بعضهم إلى إفادتها التكثير، ومنهم من ذهب للتقليل.

فمن القدماء الذين ذهبوا للتكثير شيخ النحاة إذ قال: "اعلم أن لكم موضعين: فأحدهما الاستفهام وهو الحرف المستفهم به،...، والموضع الآخر الخبر ومعناها معنى رب"[148]، فقد قاسها على كم الخبرية، وهي تفيد التكثير، فَرُبَّ على هذا تفيده، وقد ذكر الزمخشري ذلك في تفسيره فقال: "وذلك أن قد إذا دخلت على المضارع كانت بمعنى ربما فوافقت ربما في خروجها إلى معنى التكثير"[149]، وقد وضح الرضي أصلها فقال: "هذا الذي ذكرنا من التقليل أصلها، ثم تستعمل في معنى التكثير حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة، وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى القرينة"[150]، فالأصل فيها التقليل ثم نقلت إلى التكثير كما يرى، بينما ذهب ابن مالك إلى أن التقليل بها نادر[151]، وذهب الدلائي من المغاربة إلى أنها للتكثير[152]

أما من ذهب إلى أنها للتقليل، فقد نقل ابن السراج عن المبرد أنه قال: "رُب تنبئ عما وقعت عليه أنه قد كان وليس بكثير"[153]، وجاء في شرح المفصل: "رُب

حرف من حروف الخفض ومعناه تقليل الشيء الذي يدخل عليه، وهو نقيض كم من الخبر؛ لأن كم الخبرية للتكثير ورب للتقليل[154]، وما ذهب إليه عكس ما قدره سيبويه، وقد ذهب في رصف المباني إلى أنها حرف لتقليل الشيء في نفسه، ويكون لتقليل النظير"[155]، وقد عد بعضهم معنى التكثير غريباً[156] وقد نقل في المساعد عن المغاربة أنها تستخدم "لتقليل جنس الشيء أو تقليل نظيره"[157]، وكذا قال غيرهم[158].

أما من سوى بين المعنيين فقد ذهب صاحب المغني إلى أنه "ليس معناها التقليل دائماً، خلافاً للأكثرين، ولا التكثير دائماً، خلافاً لابن درستويه وجماعة بل ترد للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً"[159]، وقد ذكر لها ستة معان: التوقع مع المضارع. تقريب الماضي من الحال. التقليل وهو ضربان: تقليل وقوع الفعل، وتقليل متعلقه. التكثير قاله سيبويه. التحقيق. النفي حكاه ابن سيده[160]، وقصر بعض المتأخرين معناها على التكثير والتقليل، فقال: "رب حرف تأتي للتقليل والتكثير، اختلفوا في الغالب منهما، فقيل: هو التقليل بل قيل إنها موضوعة له"[161].

الخلاف حول بناء بعض ظروف الزمان عند إضافتها للجمل

الإضافة تكسب المضاف إليه شيئاً ما كما هو الحال في بناء بعض الظروف إذا أضيفت إلى مبني، لكن هناك خلاف حول بنائها عند إضافتها إلى جملة، فمن النحاة من جوز البناء والإعراب، ومنهم من قصرها على الإعراب فقط.

وقد ذهب سيبويه إلى تفصيل إضافة ظروف الزمان فقال: "جملة هذا الباب أن الزمان إذا كان ماضياً أضيف إلى الفعل، وإلى الابتداء والخبر؛ لأنه في معنى إذ، فأضيف إلى ما يضاف إليه، وإذا كان لما لم يقع لم يضف إلاَّ إلى الأفعال؛ لأنه في معنى إذا، وإذا هذه لا تضاف إلاَّ إلى الأفعال"[162]، فسيبويه يقصر إضافتها على الأفعال، وكذا المبرد وقد مثل لذلك وزاد بقوله: "تقول: جئتك يوم زيد في الدار وجئتك حين قام زيد، وإن كان الظرف في معنى إذ لم يجز أن يضاف إلاَّ إلى الأفعال، كما كان ذلك في إذا"[163]، وهما هنا لم يتطرقا للبناء.

وقد صرح بالبناء في الإنصاف فقال: "الاسم إذا أضيف إلى غير متمكن جاز بناؤه"[164]، وقد ذهب غيره إلى أن الظروف "تضاف إلى الفعلية التي تصدرها مضارع ... أو إلى الاسمية سواء كان مصدرها معرباً أو مبنياً في اللفظ نحو:

جئتك يوم أنت أمير، إذ لابد له من الإعراب محلاً"[165]، وقد نقل الإعراب عن البصريين فقط. أما الكوفيون فعندهم يجوز بناؤه، اعتباراً بالعلة الضعيفة كما يرى.

ونقل ابن مالك أنه إذا صدرت الجملة "باسم أو فعل معرب، جاز الإعراب باتفاق، والبناء، خلافاً للبغداديين"[166]، وقد صحح بعضهم جواز البناء، فقال: إنه إذا كان المضاف زماناً مبهماً "والمضاف إليه فعل مبني بناء أصلياً كان البناء... أو بناء عارضاً،... فإن كان المضاف إليه فعلاً معرباً أو جملة اسمية، قال البصريون يجب الإعراب والصحيح جواز البناء"[167]، وذكر بعضهم أن البناء في الظرف المبهم إذا أضيف "إلى الجمل وسواء في الجمل الفعلية والاسمية، لكن البناء راجح فيما كان صدرها مبنياً...، ومرجوح فيما كان معربا"[168]، ونقل بعضهم عن المغاربة أنهم لا يجيزون إعراب المضاف إلى الابتدائية[169].

وهناك من النحاة من جمع الاسم المبهم مع الظروف فذهب إلى أن "المضاف إلى غير المتمكن يجوز بناؤه"[170]

التبعية عامل النعت

لكل علامة إعرابية عامل يجلبها على الحرف الآخر من الكلمة لفظاً أو معنى، واختلف النحاة في عامل النعت، قال بعضهم: العامل معنوي، وبعضهم قال: عامله عامل المنعوت.

ما يفهم من سيبويه فيما نقله عن الخليل عند حديث عن القطع أن العامل في النعت ليس هو عامل المنعوت، فقد قال: "وزعم الخليل أن الجرين أو الرفعين إذا اختلفا فهما بمنزلة الجر والرفع وذلك قولك: هذا رجل وفي الدار آخر كريمين، وقد أتاني رجل وهذا آخر كريمين؛ لأنهما لم يرتفعا من وجه واحد،... وتقول: هذا رجل وامرأته منطلقان، و: هذا عبد الله وذاك أخوك الصالحان؛ لأنهما ارتفعا من وجه واحد، وهما اسمان بنيا على مبتدأين"[171]، ويوضح ذلك رد المبرد عليه، إذ قال: "وليس القول عندي كما قال؛ لأن النعت إنما يرتفع بما يرفع به المنعوت. فإذا قلت: جاء زيد وذهب عمرو العاقلان، لم يجز أن يرتفع بفعلين فإن رفعتهما بجاء وحده فهو محال؛ لأن عبد الله إنما يرتفع بذهب، وكذلك لو رفعتهما بذهب لم يكن لزيد فيها نصيب"[172]، وقد صرح الرضي بأن مذهب سيبويه أن "العامل فيها هو العامل في المتبوع، قال الأخفش: العامل فيها معنوي كما في المبتدأ و الخبر، وهو كونها تابعة، وقال بعضهم: إن العامل في الثاني مقدر من جنس الأول ومذهب سيبويه أولى،لأن

المنسوب إلى المتبوع في قصد المتكلم، منسوب إليه مع تابعه"[173]؛ أي أنه يرى أن الأخفش هو القائل بالعامل المعنوي للنعت، وليس سيبويه. وهو يتنافى مع ما فهمه كثير من النحاة من سيبويه.

ونقل بعضهم عن المغاربة أنهم يصححون مذهب سيبويه والأخفش و أكثر المحققين، كما نقل عن المبرد وابن السراج وابن كيسان أن العامل هو عامل المنعوت[174].

أما من ذهب إلى أن الصفة يعمل فيها عامل الموصوف فقد قال: "إن الصفة يعمل فيها عامل الموصوف"[175]، كما صحح ذلك السهيلي وقال: "إن العامل في المنعوت هو العامل في النعت"[176]، ولم يرض الأهدل بما ذهب إليه سيبويه والأخفش و أكثر المحققين، فقال: "والعامل على الأصح نفس عامل متبوعه، وقيل العامل فيه التبعية استقلالاً، وعليه الأخفش ونسبه أبو حيان لسيبويه وأكثر المحققين"[177].

مصطلح بدل الشيء من الشيء بدل كل من كل

اختلف النحاة في مصطلح بدل: كل من كل، فمنهم من لم يسمه، ومنهم من قال: بدل المطابق، ومنهم: بدل الشيء من الشيء، إلى غير ذلك.

فأقدم كتاب نحو لم يسمه، قال عند حديثه عن البدل: "هذا باب بدل المعرفة من النكرة والمعرفة من المعرفة ... أما بدل المعرفة من النكرة، فقولك: مررت برجل عبد الله. كأنه قيل له: بمن مررت؟ أو ظن أنه يقال له ذاك، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه"[178]، والأمثلة توضح ما يقصده من الأبدال، وكذا فعل المبرد فقد ذكر شيئاً قريباً من ذلك ووسعه في الضمائر، فقال: "والبدل يجوز في كل اسم معرفة كان أو نكرة مظهراً كان أو مضمراً، إذا كان الأول في المعنى أو كان بعضه، فأما المعرفة من المعرفة، فكقولك: مررت بأخيك عبد الله،... وبدل المعرفة من النكرة، كقولك: مررت برجل زيد"[179].

أما من سماه بدل كل، فنحو ما جاء في تمثيل بعضهم عن: "الكل من الكل، وهما مظهران: مررت بزيد أخيك، وإذا كانا مضمرين: فنحو: لقيتهم إياهم"[180].

وقد نقل ابن عقيل عن المغاربة أنهم يسمونه بدل الشيء من الشيء[181]، بينما سمى غيره ما ذهبوا إليه بأن بدل الشيء من الشيء إنما "هو بدل البعض، فقال: وأما

الثاني وهو بدل الشيء من الشيء وهو بعضه، كقولك: رأيت زيداً وجهه"[182].

وقد ذهب إلى بدل الكل ابن مالك مرة، فقال: "إن اتحدا معنى سمي بدل الكل من كل"[183]، ونقل عنه ابن هشام أنه يسميه البدل المطابق[184]، وذهب غيرهم إلى الجمع بين ذلك المطابق وغيره، فقال: "العبارة الجيدة أن يقال: بدل موافق من موافق، أو بدل الشيء من الشيء، أو البدل المطابق"[185]

جواز الفصل بين المعطوفين إذا كان العاطف على حرفين فأكثر

الفصل بين المتلازمين ضعيف، وعليه خلاف ويزيد إذا كان بين العاطف والمعطوف، فقد أجاز ابن مالك ذلك بشروط، فقال: "وقد يفصل بين العاطف والمعطوف، إن لم يكن فعلاً بظرف أو جار ومجرور، ولا يخص بالشعر، خلافاً لأبي علي"[186]، وأجاز بعضهم أن يفصل بما سبق، وبالشرط ووضع شرطاً آخر، فقال: "ويجوز الفصل بالشرط أيضاً، نحو: أكرم زيداً ثم إن أكرمتني عمراً...، بشرط إلا يكون العاطف الفاء أو الواو، لكونهما على حرف واحد فلا ينفصلان عن معطوفيهما، ولا أم لأن أم العاطفة أي المتصلة يليها مثل ما يلي همزة الاستفهام التي قبلها في الأغلب"[187]، وما شرطه الرضي نقله ابن عقيل عن المغاربة، إذ قال: "المغاربة يقولون: وإن كان على حرف لم يجز إلاَّ في ضرورة الشعر، ولم يفرقوا في الأمرين بين الفعل والاسم"[188]، وقد جاء في حاشية الصبان أن الفصل بالحرفين "الواو والفاء من المعطوف بهما ضرورة، وفصل غيرهما سائغ بقسم أو ظرف سواء كان المعطوف اسماً، نحو: قام زيد ثم في الدار قعد، أو بل والله قعد...، وألحق أبو حيان الحال بالظرف؛ لأنها مفعول فيه في المعنى"[189].

جواز حذف التنوين من موصوف ابن

يشترط بعض النحاة لحذف التنوين أن تكون كلمة ابن بين علمين مذكرين، ولا يجيزون غير ذلك، ومنهم من يجيز مع بنت أيضاً، وبين غير علمين.

نقل سيبويه عن أبي عمرو أنه يقول: "هذه هند بنت عبد الله. فيمن صرف...، وينبغي لمن قال بقول أبى عمرو أن يقول: هذا فلان بن فلان؛ لأنه كناية عن الأسماء التي هي علامات غالبة"[190]، وعليه فإن المبرد قد أجاز ذلك، فقال: من يقول: "هذا زيد بن عبد الله، ومررت بزيد بن عبد الله، ورأيت زيد بن عبد الله، فيقول: هذه هند بنت عبد الله، فيمن صرف هذا"[191].

وقد وضح السبب في الحذف بعضهم، فقال إنه يكون: "لكثرة استعمال ابن بين علمين وصفاً، فطلب التخفيف لفظاً بحذف التنوين من موصوفه ...، وكذلك في قولك: هذا فلان بن فلان؛ لأنه كناية عن العلم. وكذا طامر بن طامر،..فإن لم يكن بين علمين نحو: جاءني كريم ابن كريم...، لم يحذف التنوين لفظاً، ولا الألف خطاً لقلة الاستعمال"[192]، وذهب غيره إلى أنه "ربما حذفوه لاتقاء الساكنين تشبيهاً له بحروف المد واللين، وقد كثر ذلك عندهم حتى كاد يكون قياساً"[193]، وذكر غيره سبباً آخر، فقال: "وحذفوا تنوين الموصوف أيضاً، كأنهم جعلوا الاسمين اسماً واحداً لكثرة الاستعمال...، فإذا قلت: زيد بن عمرو، وهند بنت عاصم، فهذا مبتدأ وزيد الخبر وما بعده نعته، وضمة زيد ضمة اتباع لا ضمة إعراب"[194].

وقد ألمح ابن عقيل إلى أن كلام سيبويه يظهر منه "أن العرب لا تحذف من فلان بن فلان شيئا، وكلام الناس على خلافه، وقال المبرد: لا خلاف في حذف التنوين من فلان بن فلان، و حكوا سماعه عن العرب، وشرط بعض المتأخرين في العلمية التذكير، وهو غلط وإنما هو شرط ابن، وقال بعض المغاربة: شرط التذكير فيها صحيح، فنسبة الرجل إلى أمه عار عندهم، فتقول: زيد ابن فاطمة بتنوين زيد، وإنما حذفوا في عمرو بن هند الملك، وهي أمه للكثرة"[195]، وما قاله عن سيبويه مخالف لما فهم من نقله عن أبي عمرو وما فهمه المبرد –أيضاً – من ذاك النقل.

وقد أجاز ابن جني أن يكون "ابن وصفاً لعلم أو كنية أو لقب مضافاً إلى علم أو كنية أو لقب"[196].

جواز اقتران المندوب بهاء السكت المنتهي بهاء أصلية

يختلف النحاة حول جواز اتصال هاء السكت بالاسم المندوب المنتهي بهاء فمنهم من منع الاتصال، ومنهم من أجاز.

فممن أجاز المبرد إذ قال: "وتقول: وا غلام زيداه، و عبد اللهاه؛ لأن ما قبل الألف لا يكون إلا مفتوحاً"[197]، ونقل غيره من النحاة عن المغاربة – أيضاً– الجواز في نحو: وا عبد اللهاه[198].

أما من منع فقد ذكر بعضهم أنه "يستغنى عنها (الهاء) وعن الألف فيما آخره ألف وهاء"[199].

وقد منع ذلك – أيضاً– أبو حيان فقال: "لا يقال في عبد الله: وا عبد اللهاه، ولا: وا جهجهاه، قال لما فيه من الثقل"[200]، و نقل عن ابن مالك أيضاً المنع.

القياس على المعدول إلى فُعَل في السب

يختلف النحاة في القياس على وزن فُعَل بضم الفاء وفتح العين في السب للمؤنث، فمنهم من أجاز القياس، ومنهم من قصره على السماع.

فقد ذكر سيبويه أنه "قد يجيء هذا المعدول اسماً للفعل، واسماً للوصف المنادى المؤنث كما كان فُسق ونحوه للمذكر، وقد يكون اسماً للوصف غير المنادى وللمصدر، ولا يكون إلا مؤنثاً لمؤنث[201]، وقد ذهب غيره إلى أنه يفيد التكثير، فقال: "والعدل يوجب التكثير، كما أن يا فسق مبالغة في قولك: يا فاسق، وكذلك يا لُكع ويا لكاع"[202].

وقد ذكر ذلك عن سيبويه أحدهم فقال: "ومن الأبنية المختصة بالنداء: كل ما هو على فُعل في سب المذكر، وفعال في سب المؤنث، نحو: خبث ولكع وخباث ولكاع، فعال: هذه قياسية عند سيبويه، كالتي بمعنى الأمر من الثلاثي، وكذلك فُعل في مذكرها"[203]، وذكر غيره أن: "المقيس من هذا الباب هو ما عدل في النداء عن فعال أو فُعل أو مفعلان، وإنما عدل في النداء؛ لأن العدل لا يكون إلا في المعرفة"[204]، فقصر القياس على ما يقع في النداء فقط.

وقد منع ابن مالك القياس فيه فقال: "والمعدول إلى فعل في سب المذكر لم يجز القياس فيه [205]، ونقل غيره جواز القياس عن كثير في فُعل وفعال منهم: سيبويه والأخفش والمبرد[206]، كما نقل غيره عن جماعة المغاربة جواز القياس كسيبويه والمبرد وغيره.

طرد جواز جمع الاسم المذكر لغير العاقل المذكر بالألف والتاء

المجموع بالألف والتاء للمؤنث مطلقاً، أما المذكر الخماسي فإنه يجمع، وفي قياسه خلاف وقد ذهب سيبويه إلى جواز جمعه، فقال: "هذا باب ما جمع من المذكر بالتاء؛ لأنه يصير إلى تأنيث إذا جمع، فمنه شيء لم يكسر على بناء من أبنية الجمع فجمع بالتاء إذ منع ذلك، وذلك قولهم: سرادقات وحمامات وإوانات"[207]، وكذا فعل المبرد فقال: "فإن كان الذي يقع عليه العدد اسماً لجنس من غير الآدميين لم يلاقه العدد إلا بحرف الإضافة، وكان مجازه التأنيث؛ لأن فعله وجمعه على ذلك، إذ كان معناه الجماعة...، وعلى هذا يجمع كما تقول: حمام وحمامات، وسرادق وسرادقات"[208]، فالحجة في جمعه أنها جماعة والجماعة مؤنث. وقد جمعه في المفصل فقال: "والمذكر الذي لم يكسر يجمع بالألف والتاء،

نحو قولهم: سرادقات وجمالات سجلات وسبطرات"[209]، وكذا شرط ابن عصفور ألا يكسر فإن كسر "لم يجز جمعه بالألف والتاء"[210]، و في شرح المفصل بين أن السبب في ذلك: "أن هذه الأسماء لما لم يدخلها التكسير وكانت قد تصير إلى تأنيث الجمع، تخيلوا فيها التأنيث فجمعوها بالألف والتاء على حد ما فيه تاء التأنيث"[211]، وقد عدد الرضي ما يجمع هذا الجمع، وعده منها، فقال: "ويجمع هذا الجمع غالبا غير مطرد نوعان من الأسماء، أحدهما: اسم جنس مذكر لا يعقل، إذا لم يأت له تكسير كحمامات وسرادقات، وكذا كل خماسي أصلي الحروف كسفرجلات؛ لأن تكسيره مستكره"[212]، ونقل عن الفراء أن جمع هذا الاسم مطرد.

أما من ذهب إلى أنه مستكره أو غير مطرد، فمنهم من قال: "وليس مطرداً في اسمه الخماسي فصاعدا، ما لم يكن مصدراً ذا همزة وصل"[213]، كما نقل – أيضا– أن بعض المغاربة وافقوا ابن مالك في عدم القياس. ونقل غيره عن البسيط: تكسير الخماسي الأصول مستكره لأجل حذف حرف منه بخلاف الرباعي إذ لا حذف فيه[214]، ونقل عن الزمخشري في قول ثان له في الأحاجي أن"سرادق وحمام وإوان في الأسماء وسبحل وسبطر في الصفات لم يجمعوها إلا بالألف والتاء، وهي مذكرات، وإنما قصر جمعها على ذلك استغناء به عن التكسير"[215]، وقد ذهب ابن يعيش إلى أنه "ما كان من هذا الجمع فسبيله أن يحفظ، ولا يقاس عليه"[216]، وممن ذهب إلى هذا – أيضاً– أبو بكر الدلائي [217].

أهم النتائج:

أقدم نحوي مغربي جودي النحوي القيرواني الذي حمل كتاب الكسائي للمغرب والأندلس.

يذكر الباحثون نحاة المغرب مع الأندلسيين وقليل منهم من ينوه بهم.

بعض النحاة القدماء ذكرهم بكثرة، ومنهم من أكثر النقل عنهم.

ابن عقيل أكثرهم ذكراً للمغاربة في كتابه المساعد على تسهيل الفوائد

نحاة المغرب لهم آراء، وخلافات مع نحاة المشرق والمغرب.

لابد من دراسة موضوعية توضح شخصيتهم، وتبرز مكانتهم في الحركة العلمية اللغوية.

لابد من دراسة تاريخية تبرز نحاة المغرب كمجموعة لها آراء في النحو يعتد بها، قد تكون مذهباً، يستفاد منه في تسهيل النحو العربي.

وهذه بعض آراء المغاربة والمسائل التي عثرت عليها في بعض المطولات النحوية لم تذكر فيما سبق:

م	الآراء و المسائل الخلافية	المرجع
.1	جواز إفراد أب وأخ وحم وهن عن الإضافة	الهمع 131/1
.2	إعراب الأسماء الستة بالحروف	نتائج التحصيل 308/1
.3	لغة القصر في المثنى شذوذ	" " 364/1
.4	منع العطف عند توفر شروط التثنية إلا للتكثير	" " 382/1
.5	نون المثنى والجمع السالم للمذكر للتخطيط	" " 405/1
.6	إنكار زيادة ال في نحو: اليسع والآن	" " 923/2
.7	منع توكيد عائد الصلة المنصوب عند حذفه أو العطف عليه	الصبان 254/1 ونتائج التحصيل 1071/2
.8	منع تعدد الخبر	الهمع 53/2
.9	موضع ال الموصولة المتصلة بوصف الإعربي	نتائج التحصيل 1118/2

م	الآراء و المسائل الخلافية	المرجع
.10	مجيء الفعل ماوني بمعنى: مازال ويعمل عمله	نتائج التحصيل 1161/2
.11	منع حذف الاسم والخبر في باب كان	نتائج التحصيل 1205/2
.12	عمل أن المخففة في الظاهر والمضمر الغائب والحاضر	الهمع 185,184/2
.13	مجيء لكن قبل الجملة للابتداء	الجنى:591
.14	عمل إن النافية	الهمع 116/2
.15	عدم اقتران السين واللام بالخبر	الهمع 176/2
.16	التعليق بلام الابتداء لفعل القلب عن الثاني	المغني480/2 والصبان 44/2
.17	الفعل درى ليس من أفعال القلوب	الهمع209/2
.18	عدم تعليق الفعل نسي	الدرر265/2
.19	كون إن التي اقترن خبرها باللام من المعلقات	الصبان42/2
.20	امتناع كسر نحو: خفت وبعت، الملبس مرجوح	أوضح157/2
.21	قياس حذف عامل المصدر في الأمر والدعاء والتوبيخ	المساعد 242/2
.22	وقف نيابة الصفات عن المصدر على السماع	الهمع128/3
.23	الجملة بعد بينما لا محل لها من الإعراب	الهمع203/3
.24	الاستثناء بكلمة دون	الهمع 209/3
.25	عدم جواز كون المستثنى مستغرقا ولا زائدا	المساعد572/1
.26	جواز توسط فعل الاستثناء بين طرفي الجملة	الهمع 261/3
.27	جواز الوصف بإلاّ الظاهر والمضمر	الهمع 272/3

م	الآراء و المسائل الخلافية	المرجع
.28	انتصاب غير في الاستثناء كنصب المستثنى بعد إلا	المغني 180/1 والهمع 278/3
.29	وجوب تقدير قد قبل الماضي الواقع حالا	المساعد 47/2
.30	يمنع تقديم التمييز على عامله	"66/2 والهمع 71/4
.31	جواز العطف في تمييز المقدار المكون من الجنسين	الهمع 166/4 والصبان 284/2
.32	إفراد تمييز مائة ومضاعفاتها ونصبه	المساعد 70/2
.33	حذف التاء من المعدود ملاحظة لما بعده	" 75/2
.34	التأريخ بما مضى	" 94/2
.35	التذكير والتأنيث مع الحادي عشر والتاسع عشر	" 96/2
.36	إضافة الصفة المشبهة للفاعل معنى	" 212/2
.37	وجوب مطابقة الصفة المشبهة للموصوف عند رفعها ضميرا	" 221/2
.38	عدم وقوع إذا موقع إذ والعكس	الجنى: 188
.39	تقدير الحرف المصدري عند مجيء الحال سادا مسد الخبر	المساعد 230/2
.40	عدم مجيء حرف الجر من لبيان الجنس	الجنى:310
.41	عدم مجيء الحرف من للغاية	المساعد248/2
.42	مجيء الحرف من للابتداء والتبعيض	الهمع 213/4
.43	التفريق بين باء السببية والاستعانة	المساعد262/2
.44	كون مجرور حتى آخر جزء أو ملاقيا آخر جزء	"274/2 والمغني 142/1
.45	يجب إضمار فعل في نحو: ضربت القوم حتى زيدٍ ضربته	المغني 150/1

م	الآراء و المسائل الخلافية	المرجع
.46	عدم جواز جر الكاف للضمير الغائب إلا ضرورة	المساعد276/2
.47	ندرة الجر بحرف محذوف	" 299/2
.48	جر لفظ الجلالة بهمزة الاستفهام المعوضة	" 307/2
.49	الهمزة المكسورة للوصل في ايمن	" 311/2
.50	جعل الفعل المقسم عليه خبراً في الحال مؤكدة	" 316/2
.51	منع حذف النافي من جواب القسم	" 320/2
.52	منع وقوع القسم جوابا لقسم آخر	المساعد 321/2
.53	جواز حذف لام جواب القسم عند حذف القسم	" 326/2
.54	منع تقديم معمول جواب القسم عليه مطلقا	" 327/2
.55	منع تقديم معمول المضاف إليه عليه	" 337/2
.56	اتباع معمول اسم الفاعل بجميع التوابع وليس للصفة المشبهة ذلك	المغني531/2 والصبان10/3
.57	العطف بالحرف أم	الجنى:206 والدرر105/6 والصبان 152/3
.58	العطف على التوهم	الدرر162/6
.59	حذف حرف النداء مع اسم الجنس المبني ضرورة	المساعد486/2
.60	بناء المنادى المنعوت	" 479/2
.61	تركيب ابن أم كأحد عشر	" 520/2
.62	القياس على ملأمان	"543/2 والهمع 61/3
.63	جواز إلحاق الألف ما آخره ألف وهاء	الهمع699/3

م	الآراء و المسائل الخلافية	المرجع
.64	منع ندبة المضاف لضمير المخاطب	الهمع 3 /97
.65	عدم حذف الضمير في الفعل نعم، وشذوذ قولهم: فبها ونعمت	الصبان49/3
.66	أن قبل فعل الشك الناصبة، وقبل اليقين المخففة	المساعد 599/2،600
.67	لزوم إضمار أن بعد لام الجحود	" 77/3
.68	جواز نصب المضارع بعد الفاء في جواب الاستفهام	الصبان 438/3
.69	قصر حذف أن الداخلة على المضارع على السماع	الصبان451/3
.70	لا يجوز نصب المضارع بعد الفاء الواقعة بعد نفي محض	المساعد 87/3
.71	عدم جواز حذف معمول نواصب المضارع	الهمع 107/4
.72	لما تنفي الماضي القريب من الحال	المساعد129/3
.73	لامتناع الفصل بين لم والفعل امتنع عطف المنفي بلا عليه	" 131/3
.74	عدم المجازاة بأيان	" 135/3
.75	الرفع أحسن من الجزم في جواب الشرط الماضي	" 149/3
.76	الاتفاق على ظرفية إذا	" 153/3
.77	عدم جواز اقتران ما بأيان	المساعد 182/3
.78	يشترط في لو ولولا الشرطيتين أن تكونا بمعنى إن	الصبان40/4
.79	قد تأتي للتحقيق مع الماضي، وللتوقع مع المضارع	المساعد209/3
.80	استعمال بلى أكثر من نعم في جواب المقرون بألم	" 231/3
.81	عدم إبدال الألف ياء في نحو مصدر: احووى	" 127/4

م	الآراء و المسائل الخلافية	المرجع
.82	إبدال الجيم من الياء المشددة مطرد ومن الخفيفة غير مطرد	" 233/4
.83	كتابة نعما متصلة للإدغام	" 340/4
.84	عدم نيابة الياء عن الألف عند اتصال الكلمة بضمير نحو: رماه ورحاي	" 353/4
.85	حذف الألف من جمع المؤنث السالم لوجود أخرى	" 373/4

هوامش البحث ومراجعه

1) الطنطاوي، محمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، مصر،1995م:219

2) الهيتي، د.رحيم الهيتي، خصائص مذهب الأندلس، جامعة قاريونس، 1993م:257–276

3) السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق د.عبد العال سالم مكرم، ب ن، ب م ،2001م: 41/1

4) المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني،تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م:188

5) ابن هشام، عبد الله، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين، المكتبة العصرية، بيروت، 1991م:150/1

6)الصبان، محمد بن على، حاشية الصبان على الأشموني، مكتبة الإيمان، مصر ب ت:254/1

7) حاشية الصبان على الأشموني 152/3

8) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الأشباه والنظائر، تحقيق د. فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، البيضاء،1984م:303/2

9) السلسيلي، محمد بن عيسى، ب ت، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تحقيق د.الشريف البركاتي، مكتبة الفيصلية، بيروت،1986م:134/1

10) شفاء العليل في إيضاح التسهيل 375/1

11)الدلائي، محمد بن محمد المرابط، نتائج التحصيل في شرح التسهيل، تحقيق د. مصطفى الصادق العربي، الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع، بنغازي، ب ت:55/1

12) نتائج التحصيل في شرح التسهيل:1204/2

13)الشنقيطي، أحمد الأمين، الدرر اللوامع على همع الهوامع، تحقيق د.عبد العال سالم مكرم، ب ن، ب م2001: 265/2

14) الدرر اللوامع على همع الهوامع 6 /162

15) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص222

16) السيوطي، عبد الرحمن، بغية الوعاة، تحقيق محمد أبو الفضل، المكتبة العصرية، بيروت ب ت:490/1

17) القفطي، جمال الدين، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1973م: 271/1

18)سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة العامة للكتاب، مصر، 1975 م: 31/1

19) المبرد، محمد، المقتضب، تحقيق عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت ب ت:4/1

20) الزمخشري، محمود، المفصل في علم اللغة، تحقيق محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت، 1990: 27

21) ابن يعيش، موفق الدين، ب ت، شرح المفصل، مكتبة المتنبي، القاهرة ب ت 72/1

22) ابن مالك، محمد، شرح التسهيل، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد المختون، هجر، القاهرة،1990: 33/1

23) الأشباه والنظائر 151/1

24)الشرجي، عبد اللطيف، ائتلاف النصرة، تحقيق د.طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت 1987م: 29

25) ابن جني، عثمان،الخصائص، تحقيق محمد علي النجار وغيره، الهيئة العامة للكتاب، مصر، 1999م: 36/1

26)الزجاجي، عبد الرحمن، الجمل في النحو، تحقيق د.على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1984م: 91

27)العكبري، أبو البقاء، التبيين عن مذاهب النحويين، تحقيق، د.عبد الرحمن العثيمين،الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م: 161

28) العكبري، أبو البقاء، مسائل خلافية في النحو، تحقيق د.محمد الحلواني، ب ن، ب م ب ت: 115

29) ابن عقيل، عبد الرحمن، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق د. محمد كامل بركات، دار المدني، جدة،: 1984م 19/1

30) الكتاب 332/3

31) الأنباري، عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين، دار إحياء التراث، مصر، ب ت: 225/1

32) الأنصاف في مسائل الخلاف 225/1

33) التبيين عن مذاهب النحويين 361

34) الرضي، محمد، شرح الكافية، تحقيق يوسف عمر، جامعة قاريونس، ليبيا، 1978م: 373/4

35) الأنصاف في مسائل الخلاف 225/1،224

36) التبيين عن مذاهب النحويين 361

37) المساعد على تسهيل الفوائد 335/1

38) شرح المفصل لابن يعيش 88/8

39) المالقي، أحمد، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد الخراط، مجمع اللغة العربية، دمشق، 1394هـ:376

40) مغني اللبيب 317/1

41) الجنى الداني في حروف المعاني 285

42) حاشية الصبان على الأشموني 393/1

43) الكتاب 346/2

44) المقتضب 90/4

45) همع الهوامع شرح جمع الجوامع 85/2

46) شرح الرضي 209/4

47) شرح التسهيل 358/1

48) المساعد على تسهيل الفوائد 265/1

49) خليل، د.عبد العظيم، حقيقة ليس وأوجه استعمالها، جامعة الأزهر، القاهرة 1994م: 75

50) المساعد على تسهيل الفوائد 265/1

51) الكتاب 235/1–240

52) المقتضب334/2، 297/3

53) المساعد على تسهيل الفوائد 368/1

54) ابن السراج، محمد، الأصول في النحو، تحقيق عبد المحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت 1988م: 182/1

55) شرح التسهيل 2 /88

56) شرح الرضي 160/4

57) شرح المفصل لابن يعيش 86/7

58) شرح التسهيل 132/2

59) الأشباه والنظائر 275/3

60) المساعد على تسهيل الفوائد 405/1

61) المقتضب 118/3

62) الخصائص لابن جني 36/1

63) شرح الرضي 195/1

64) الشلوبين، عمر بن محمد،شرح المقدمة الجزولية، تحقيق د.تركي بن ســهو العتبــي، مكتبــة الرشيد، الرياض،1993م: 591/2

65) ابن عصفور،، المقرب، تحقيق الدكتور أحمد الجواري وغيره، بغداد، 1971م: 53/1

66) الأهدل، محمد، الكواكب الدرية شرح متممة الأجرومية، دار الكتب العلمية، بيروت، ب ت 4/2

67) الأصول في النحو 245/2

68) المساعد على تسهيل الفوائد 405/1

69) الكتاب 347/3

70) المقتضب106/1

71) ابن أبي الربيع، عبيد الله، البسيط في شرح الجمل، تحقيــق د.عيــاد الثبيتــي، دار الغــرب الإسلامي، بيروت، 1986م 957/2

72) المساعد على تسهيل الفوائد 403/1

73) شرح الرضي 132/4

74) حاشية الصبان على الأشموني 87/2

75) شرح التسهيل 180/2

76) المساعد على تسهيل الفوائد 470/1

77) حاشية الصبان على الأشموني 162/2

78) المصدر السابق 162/2

79) المقتضب 424/4

80) شرح الرضي 120/2

81) المفصل في علم اللغة 91

82) شرح المفصل لابن يعيش 92/2

83) شرح التسهيل،1990: 295/2

84) المساعد على تسهيل الفوائد 575/1

85) أوضح المسالك 274/2

86) الأشباه والنظائر 124/1

87) المساعد على تسهيل الفوائد 575/1

88) الكتاب 113/1

89) شرح الرضي 22/2

90) شرح التسهيل 2 /331

91) المساعد على تسهيل الفوائد 17/2

92) المقتضب 397/4

93) المفصل في علم اللغة 80

94) شرح المفصل لابن يعيش 63/2

95) شرح التسهيل 2 /344

96) المساعد على تسهيل الفوائد 30/2

97) ابن هشام، عبد الله، أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك، تحقيق محمد عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ب ت: 331/2

98) شرح الرضي ً37/2

99) السيوطي الأشباه والنظائر 346/4

100) السهيلي، عبد الرحمن،نتائج الفكر، تحقيق عادل عبد الموجود وغيره، دار الكتب العلمية، بيروت 1992: 309

101) المساعد على تسهيل الفوائد 30/2

102) همع الهوامع شرح جمع الجوامع 32/4

103) المقتضب: 251/3

104) الكتاب 1/ 400 هامش

105) شرح المفصل لابن يعيش 60/2

106) نتائج الفكر 307

107) المساعد على تسهيل الفوائد 30/2

108) الكتاب 400/1

109) شرح الرضي 34/2

110) شرح المفصل لابن يعيش 60،61/2

111) أوضح المسالك 331/2

112) همع الهوامع شرح جمع الجوامع 31/4

113) السيوطي، الأشباه والنظائر 344/4

114) المفصل في علم اللغة 83 وشرح المفصل لابن يعيش 70/2

115) شرح التسهيل 383

116) سورة الكهف: 34

117) شرح الرضي 64/2

118) المساعد على تسهيل الفوائد 56،61/2

119) الكتاب 159/2

120) المقتضب: 65/3

121) المفصل في علم اللغة 217

122) شرح المفصل لابن يعيش 129/4

123) مغني اللبيب 208/1

124) شرح الرضي 155/3

125) ابن عصفور، علي، شرح جمل الزجاجي، تحقيق د.صاحب أبو جناح،ب ن، ب م، ب ت: 48/2

126) شرح التسهيل 2 /420

127) المساعد على تسهيل الفوائد 109/2

128) همع الهوامع شرح جمع الجوامع 79/3

129) الكتاب 478/3

130) الأنصاف في مسائل الخلاف 141/1

131) شرح الرضي 231/4

132) مغني اللبيب 807/2

133) أوضح المسالك 330/4

134) شرح التسهيل،.199: 40/3

135) الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق د. مصطفى النماس، ب ن، ب ن،1984م: 171/1

136) شرح المفصل لابن يعيش 136/5

137) السيوطي، الأشباه والنظائر 160/2

138) المساعد على تسهيل الفوائد 156/2

139) حاشية الصبان على الأشموني 225/4

140) الكتاب 192/1

141) المقتضب : 14/1

142) شرح المفصل لابن يعيش 65/6

143) الكواكب الدرية 131/2

144) شرح الرضي 409/3

145) شرح التسهيل 115/3

146) المساعد على تسهيل الفوائد 234/2

147) ارتشاف الضرب 177/178/3

148) الكتاب 156/2

149) الزمخشري، محمود جار الله، الكشاف، انتشارات أفتات، تهران، ب ت:79/3

150) شرح الرضي 287/4

151) شرح التسهيل 174/3

152) نتائج التحصيل في شرح التسهيل 257/1

153) الأصول في النحو 416/1

154) شرح المفصل لابن يعيش 26/8

155) رصف المباني في شرح حروف المعاني 188

156) الجنى الداني في حروف المعاني 258

157) المساعد على تسهيل الفوائد 285/2

158) شرح المقدمة الجزولية 820/2

159) مغني اللبيب 154/1

160) المصدر السابق 195/1

161) الكواكب الدرية 57/2

162) الكتاب 119/3

163) المقتضب : 347/4

164) الأنصاف في مسائل الخلاف 290/1

165) شرح الرضي 181/3

166) شرح التسهيل 253/3

167) مغني اللبيب 594،595/2

168) همع الهوامع شرح جمع الجوامع 229/3

169) المساعد على تسهيل الفوائد 354،355/2

170)التبيين عن مذاهب النحويين 418

171) الكتاب: 59/2

172) المقتضب: 315/4

173) شرح الرضي 279/2

174) المساعد على تسهيل الفوائد 415/2

175) شرح المفصل لابن يعيش 57/2

176) نتائج الفكر 180

177) الكواكب الدرية 94/2

178) الكتاب 14/2

179) المقتضب :26/1

180) شرح الرضي 389/2

181) المساعد على تسهيل الفوائد 430/2

182) شرح المفصل لابن يعيش 64/3

183) شرح التسهيل 329/3

184) أوضح المسالك: 357/3

185) الكواكب الدرية 123/2

186) شرح التسهيل 379/3

187) شرح الرضي 346/2

188) المساعد على تسهيل الفوائد 379/3

189) حاشية الصبان على الأشموني 173/3

190) الكتاب 50/3

191) المقتضب 314/2

192) شرح الرضي 483/4

193) شرح المفصل لابن يعيش 35/9

194) السيوطي، الأشباه والنظائر 32/1

195) المساعد على تسهيل الفوائد 538/2

196) ابن جني، عثمان، سر صناعة الإعراب، تحقيق الدكتور حسن هنداوى، دار القلم، دمشق، 1993م: 525/2

197) المقتضب 269/4

198) المساعد على تسهيل الفوائد 539/2

{199) شرح التسهيل 416/3

200) ارتشاف الضرب 147/3

201) الكتاب 270/3

202) المقتضب : 237/4/381/374/3

203) شرح الرضي 430/1

204) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 107/2

205) شرح التسهيل،1990: 419/3

206) ارتشاف الضرب 150/3

207) الكتاب 615/3

208) المقتضب 185/1

209) المفصل في علم اللغة 237

210) المقرب 47/1

211) شرح المفصل لابن يعيش 85/5

212) شرح الرضي 388/3

213) المساعد على تسهيل الفوائد 398/3

214) السيوطي، الأشباه والنظائر 155/2

215) المصدر السابق 78/1

216) شرح المفصل لابن يعيش 85/5

217) نتائج التحصيل في شرح التسهيل 407/1

ملاحظة: ب ت = بلا تاريخ، ب م = بلا مكان نشر، ب ن = بلا ناشر